الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي

أ. عاشور بن لطرش

المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة

الملخص:

أعاد جماعة من اللغويين العرب المحدثين النظر في نحو اللغة العربية أو في بعض ظواهره، بالاستناد نظريا ومنهجيا إلى مبادئ اللسانيات بمختلف اتجاهاتها. ولعل من أهم الظواهر التي أعيد النظر فيها؛ أي في وصفها وتفسيرها، ظاهرة الإعراب، فقد تناولها عبد القادر الفاسي الفهري في إطار النظرية التوليدية، وقاربها محمد الأوراغي في إطار نظرية اللسانيات النسبية، وحاول أحمد المتوكل مقاربتها في إطار نظرية النحو الوظيفي. في هذه الدراسة، وبعيدا عن أي ميل لأية نظرية، سنعرض مقاربة المتوكل وتقيمها بالاستناد إلى أسس نقدية تنطلق من طبيعة نظرية النحو الوظيفي نفسها. وسنتدرج في هذا العرض وفق المحاور الآتية: مفهوم النحو الوظيفي، وأهم مبادئ النحو الوظيفي، ثم بنية الجملة في النحو الوظيفي، وأخيرا الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي.

مقدمة:

حاول أحمد المتوكل في إطار مشروعه "بناء نحو وظيفي للغة العربية" وصف وتفسير قضايا اللغة العربية وظواهرها وفق مبادئ نظرية النحو الوظيفي، وقد نال الإعراب حظه في هذا المشروع باعتباره أهم ما تتصف به اللغة العربية. وقبل أن نعرض ما انتهى إليه المتوكل في مقاربته لظاهرة الإعراب، ارتأينا أن نقدم بعض جوانب النظرية التي أطرت عمله، لكي تتضح أكثر صورة هذه المقاربة، ومن ثم يتسنى لنا ولغيرنا تقيمها بكل موضوعية.

1- مفهوم النحو الوظيفي:

النحو الوظيفي هو نظرية لسانية حديثة، أو هو من الأنحاء الحديثة، ظهرت الصياغة الأولية والعامة لأسسه والمبادئ التي تحكم تنظيم مكوناته في كتاب سيمون دك Simon Dik (النحو الوظيفي) الذي نشر سنة 1978. وقد مكنت الدراسات التي قيم بها، منذ ظهور الكتاب إلى يومنا هذا، من تمحيص انطباقية النحو المقترح على لغات طبيعية مختلفة البنية وإغنائه وتطويره.[1]

ونحو اللغة العربية الوظيفي هو ذلك النموذج الذي اقترحه أحمد المتوكل في إطار التوجه اللساني الذي اصطلح على تسميته المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي.[2] وهو نحو يقوم على مبادئ نظرية النحو الوظيفي التي أسسها سيمون دك، وساهم المتوكل في تطويرها وإغنائها بما أفرزته تطبيقاتها على اللغة العربية.

يتخذ النحو الوظيفي اللغات الطبيعية موضوعا له، من منظور ترابط بنيتها بالوظيفة الأساسية التي تؤديها، وهي التواصل، وتبعيتها لها؛ أي أنه يسعى إلى وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية بالاعتماد على مبدأ تبعية الخصائص البنيوية

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2010، ص 137.

[2]- يقول المتوكل:"للتوجه اللساني الذي اصطلحنا على تسميته المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء. استشرافا لإحراز الهدف الأول قيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة. وسعيا في تحقيق الهدف الثاني، وضعت منهجية علمية لربط البحث اللساني الوظيفي العربي بالتراث اللغوي العربي بلاغته ونحوه وأصول فقهه باعتباره مرجعا للاحتجاج ومصدرا للاقتراض والاغتناء. وأما ثالث هذه الأهداف فهو العمل على إدماج البحث اللساني الوظيفي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتسخير آلياته واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية كالتواصل بمختلف أنماطه وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية اللغوية". أحمد المتوكل، الخطاب الموسط مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص 9.

(الصرفية -التركيبية) للعبارات اللغوية لخصائصها الوظيفية (الدلالية والتداولية).[1] بخلاف الأنحاء غير الوظيفية التي تقف في مقاربتها للغات الطبيعية عند بنيتها دون أن تتعدى ذلك إلى ربط البنية بالوظيفة.[2]

ويعود هذا الاختلاف إلى الفرضية المنطلق منها في تناول الموضوع؛ حيث قامت الأنحاء الوظيفية على فرضية أن اللغة نسق مجرد يؤدي وظائف متعددة، أهمها وظيفة التواصل، وأنه لا يمكن أن ترصد خصائص بنيتها رصدا دقيقا إلا إذا ربطت بوظيفتها، وأما الأنحاء غير الوظيفية فقامت على فرضية أن اللغة نسق مجرد، يمكن، بل يجب أن تدرس خصائصها بمعزل عن وظيفتها. ومن أهم النظريات التي تمثل هذا المنحى نظرية النحو التوليدي؛ حيث يرى مؤسسها نعوم تشومسكي Noam Chomsky أن دراسة اللغة وصفا وتفسيرا يتم على أساس استقلال بنيتها عن وظيفتها كاستقلال بنية القلب عن وظيفة ضخ الدم.[3] ولتجسيد هذه الفرضية بني أول نموذج اقترحه على أساس استقلال المكون التركيبي عن المكون الدلالي والمكون الصوتي.[4]

2- مبادئ النحو الوظيفي:

يقوم النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ، تندرج أهمها في محاور أربعة، هي: وظيفة اللغة والبنية والوظيفة وموضوع الوصف اللغوي وضوابط الوصف اللغوي.

---

[1] - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 14. واللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 15.

[2] - ينظر لمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 14 -16.

[3] - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 15. والتركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص 29.

[4] - لمزيد من التفصيل حول نماذج النظرية التوليدية ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.

2-1- وظيفة اللغة: الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي التواصل، يقول أحمد المتوكل:"تُستخدم اللغات لتأدية وظائف متعددة مختلفة إلا أن هذه الوظائف فروع لوظيفة أصل هي وظيفة التواصل".[1]

2-2- الوظيفة والبنية: يعتبر النحو الوظيفي اللغة نسقا مجردا يؤدي وظيفة التواصل، وأنه لا يمكن أن ترصد خصائص بنيتها إلا إذا ربطت بوظيفتها؛ وذلك لأن الوظيفة هي التي تحدد البنية؛ أي أن خصائص البنية الصرفية -التركيبية للعبارة اللغوية مرتبطة ارتباط تبعية بالغرض التواصلي المراد منها. ويستمد هذا الافتراض قوته وورود من كونه لا ينطبق على اللغة فحسب، وإنما على كل ما يستعمل وسيلة لتحقيق غرض معين،[2] ومن ذلك أعضاء الجسم البشري، فكل عضو من هذه الأعضاء بني على شكل محدد بحسب الوظيفة التي يؤديها لا العكس.

2-3- موضوع الوصف اللغوي: موضوع الدرس اللساني هو وصف أو استكشاف القدرة التواصلية. وهذه القدرة لا تنحصر في معرفة القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وإنما تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية التي تمكن مستعمل اللغة من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض محددة، إنها قدرة شاملة واحدة لا تتجزأ.[3] وبما أن هذه القدرة تتألف من عدة ملكات، صيغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في النموذج المعيار على أساس أنه جهاز يتضمن مجموعة من القوالب: قالب نحوي (وهو القالب المركزي)، وقالب

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التمثيط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012، ص 25.

[2]- أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003، ص 60. واللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 15.

[3]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 15.

شعري، وقالب اجتماعي، وقالب معرفي، وقالب إدراكي، وقالب منطقي. يفي كل قالب منها بوصف ملكة من هذه الملكات.[1]

ويستدعي هذا المبدأ، بالإضافة إلى ما ذكر، أن نشير إلى أمرين:

الأول: أن القدرة التواصلية تمثلها قدرتان: قدرة لغوية وقدرة تداولية. فأما القدرة اللغوية فتتمثل في معرفة القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهي بهذا التحديد موضوع النظريات غير الوظيفية، كالنظريات البنيوية والنظريات التوليدية، فهذه النظريات تحصر موضوع بحثها في اللسان/ القدرة، ولا تهتم بدراسة الكلام أو الإنجاز في المقام التواصلي.[2] وأما القدرة التداولية فتتمثل في معرفة القواعد التداولية. والقدرتان معا تشكلان القدرة التواصلية، وهي موضوع نظرية النحو الوظيفي.

والآخر: أن القدرة التي يكتسبها مستعمل اللغة الطبيعية هي قدرة تواصلية، تمثلها مجموعة من المبادئ العامة (كليات لغوية) يفطر عليها الطفل، تمكنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة العشيرة اللغوية التي ينمو فيها.[3]

---

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 22. وقد أصبح نموذج مستعمل اللغة، في آخر تعديلاته يتشكل من أربعة مكونات، مكون مركزي وهو المكون النحوي، ومكونات مساعدة هي المكون المفهومي (أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصاتي؛ حيث تم اختزال فحوى القالبين الاجتماعي والإدراكي في مكون واحد هو المكون السياقي، واختزل فحوى القالبين المعرفي والمنطقي في مكون واحد هو المكون المفهومي، ثم أضيف إلى هذه المكونات المكون الإصاتي، مهمته نقل المستوى الفونولوجي المجرد إلى تحقق فعلي قد يكون صوتا أو خطا كما يمكن أن يكون إشارة. لمزيد من التفصيل ينظر: التركيبيات الوظيفية، ص 64– 65. والخطاب الموسط، ص 77– 78.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، ص 48.

[3]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، الرباط، دار الأمان، ط1، 2006، ص 36.

2-4- ضوابط الوصف اللغوي: تتلخص مطامح النحو الوظيفي في تحقيق الكفاية التفسيرية، وتمثل الكفاية التفسيرية في هذه النظرية ثلاث كفايات مترابطة ومتكاملة، هي: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.[1]

أولا- الكفاية التداولية: يقترح النحو الوظيفي، في إطار السعي إلى تحقيق الكفاية التداولية، بنية للنحو تفرد ثلاث مستويات تمثيلية مستقلة لرصد مختلف الوظائف التي تجسد العلاقات التي تربط بين مكونات العبارة اللغوية. وهذه المستويات هي:[2]

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (المنفذ والمتقبل والمستقبل والمستفيد، ...)؛
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية أو الوجهية (الفاعل والمفعول)،
- ومستوى لتمثيل الوظائف التداولية (المبتدأ والمحور والبؤرة، ...).

تحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها موضوعات المحمول بالنسبة للواقعة التي يدل عليها، وتحدد الوظائف التركيبية الوجهة المنطلق منها في وصف الواقعة الدال عليها محمول الحمل، وأما الوظائف التداولية فتحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوضع التخاطبي بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة. ونشير هنا إلى أن قيام النحو الوظيفي على فرضية تبعية البنية للوظيفة هو ما يفسر:

- كون المستوى التداولي والمستوى الدلالي يحتلان داخل النموذج موقعا مركزيا، إذ يحددان الخصائص الممثل لها في المستوى الصرفي -التركيبي، في حين، في النظريات

---

[1]- المرجع نفسه، ص 63.

[2]- أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص 145-146. وأضيف في نموذج نحو الخطاب الوظيفي مستوى لتمثيل الوظائف البلاغية كـ(التعليل، الدعوى، الحجة،...) تسند إلى أفعال خطابية كاملة. لمزيد من التفصيل ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص 32- 35.

غير الوظيفية لا يقوم المستوى التداولي – إذا وجد– إلى جانب المستوى الدلالي إلا بدور تأويلي بالنظر إلى المستوى الصرفي –التركيبي.[1]

– اعتبار هذه الوظائف مفاهيم أولى لكونها تشتق من البنية التحتية، والبنية التحتية، كما سيتضح فيما بعد، تنقل إلى بنية مكونية. ووفقا لهذا، يتم بناء البنية المكونية انطلاقا من المعلومات التي توفرها البنية التحتية لا العكس، بينما في النظرية التوليدية مثلا، تعتبر الوظائف النحوية مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية.[2]

ثانيا– الكفاية النفسية: في إطار السعي إلى تحقيق الكفاية النفسية حاول النحو الوظيفي، من خلال نماذجه المقترحة، أن يكون قدر الإمكان مطابقا للنماذج النفسية سواء نماذج الإنتاج أم نماذج الفهم، وتحقيقا لهذا:

– لم يعتمد على القواعد التي شكك في واقعيتها النفسية كالقواعد التحويلية التي اعتبرت في النماذج اللغوية المقترحة في إطار النظرية التوليدية مكونا من مكوناته، ولم يعتمد كذلك على التقدير؛ أي تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة.[3]

– صيغت نماذجه على أساس أن التواصل، أيا كان نمطه، يقوم على أربعة أركان أساسية:

---

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 16. وعبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1985، ص 64– 76.

[2]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربي الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 27 وهامشها.

[3]– أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 152– 153. وللإشارة، قلصت القواعد التحويلية في النماذج التوليدية الأخيرة إلى قاعدة واحدة هي: أنقل أ. وعلق تشومسكي على هذه القاعدة التحويلية قائلا: لقد نظر إليها لمدة طويلة وخصوصا من قبلي، بوصفها نقيصة داخل اللغة ينبغي تفسيرها بشكل من الأشكال، لكنها في الواقع ضرورة تصورية افتراضية. نعوم تشومسكي: اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص 112.

- انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب، ...)،
- تحديد القصد التواصلي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر، ...)،
- انتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يلائم القصد التداولي،
- صياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة.[1]

ومفاد هذا أن إنتاج العبارة اللغوية ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، وفقا للترسيمة التالية: قصد ← صياغة ← نطق. ومن حيث المراحل، يفترض أن التواصل يتم انطلاقا من البنية التحتية (الدلالية والتداولية) وانتهاء بالبنية المكونية (الصرفية -التركيبية والفونولوجية) في حالة الإنتاج، على أن يتخذ الاتجاه العكسي في حالة التأويل.[2]

ثالثا- الكفاية النمطية: وتتحقق في جانبين كما يقول المتوكل، "جانب تمحيص انطباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص، وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط".[3] وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يغني الكفاية النمطية في كلا جانبيها من خلال:

- بناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع مسايرة لتطور النظرية الوظيفية، بدءا من النموذج النواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي، مقارنا إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة.[4]

- اقتراح الإطار النظري العام الذي يكفل تنميط اللغات ويتيح رصد تطورها؛ حيث تم تصنيفها إلى نمطين: لغات موجهة تداوليا كالعربية، ولغات موجهة دلاليا

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 53.

[2]- المرجع نفسه، ص 73.

[3]- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 149.

[4]- أحمد المتوكل، الخطاب الموسط مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص 9.

كالفرنسية والانجليزية. والمعيار المعتمد في هذا التنميط هو السمات التداولية والدلالية على الخصوص؛ أي سمات المستويين العلاقي والتمثيلي، فاللغات الموجهة تداوليا هي اللغات التي تغلب المستوى العلاقي واللغات الموجهة دلاليا هي التي تغلب المستوى التمثيلي.[1]

والجدير بالذكر هنا أنه لم يتأت لنظرية النحو الوظيفي تحقيق الكفاية النمطية إلا من خلال تحقيقها للكفاية الكلية؛ وذلك لأن تحقيق الأولى رهين بتحقيق الثانية، يقول المتوكل موضحا هذا: إن المطلوب من نظرية النحو الوظيفي هو بناء أنحاء نمطية لفصائل اللغات المنتمية إلى النمط الواحد وأنحاء خاصة للغات معينة، والذي يشكل منطلقا لبناء الأنحاء النمطية والأنحاء الخاصة هو النحو الكلي، من منطلق أن الأنماط اللغوية واللغات الخاصة هي نتيجة للتحققات المختلفة لما يتضمنه النحو الكلي من مبادئ وإواليات.[2]

هذه هي مبادئ النحو الوظيفي، ليس كلها وإنما أهمها فقط، مما يوضح موضوع هذه النظرية ومنهجها وغاياتها. ويهمنا من هذه المبادئ المبدأ الذي ينص على تبعية البنية للوظيفة؛ وذلك لأن الأوصاف التي قدمت في إطار هذه النظرية وتفسيراتها لبعض مظاهر الإعراب قامت على أساس هذا المبدأ، كما سيتضح في مراحل بناء الجملة؛ حيث تُحقَّق الحالات الإعرابية في آخر بنية أو مرحلة، بعد أن تسند إلى الحدود في البنية الأولى والثانية الوظائف التي تدل عليها.

3- بنية الجملة في النحو الوظيفي:

يتم اشتقاق الجملة في نظرية النحو الوظيفي عبر بناء ثلاث بنيات: بنية حملية وبنية وظيفية وبنية مكونية. ويتم بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير. يضطلع

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 186- 214.

[2]- المرجع نفسه، ص 68.

الأساس بإعطاء إطار حملي يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامة التحديد. تنقل هذه البنية إلى بنية وظيفية عن طريق قواعد إسناد الوظائف، وبتطبيق هذه القواعد نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد، تشكل دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات التي توفرها البنية الوظيفية، وباكتمال بناء البنية المكونية تكون الجملة جاهزة للتحقق الصوتي. ويمكن تفصيل ما أجملناه هنا كما يلي:

3-1- البنية الحملية: ينقسم الأساس إلى عنصرين: المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود. يمثل المعجم قائمة من المفردات الأصول (المحمولات والحدود)، وتمثل قواعد التكوين مجموع القواعد المسؤولة عن تكوين المفردات المشتقة عن طريق قواعد الاشتقاق (قواعد تكوين المحمولات وقواعد تكوين الحدود).[1]

يضطلع المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول في شكل مداخل معجمية، في حين تتكفل قواعد تكوين المحمولات برصد المفردات التي تشكل فروعا للمفردات الأصول. وتشكل المفردات الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن تطبيق قواعد التكوين بنية تشتمل على محمول دال على واقعة وعدد من الحدود تمثل المشاركين في هذه الواقعة، يمثل لهذه البنية (المحمول وحدوده) بواسطة إطار حملي تتحدد فيه:

أ. صورة المحمول.

ب. مقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة، ظرف).

ج. عدد محلات موضوعاته.

د. الوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات.

هـ. قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده.[2]

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 140- 143 .

[2]- المرجع نفسه، ص 141. وللإشارة، ينتمي المحمول في نظرية النحو الوظيفي إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى: الفعل أو الصفة أو الاسم أو الظرف، كما يظهر من الجمل: سافر الأستاذ، هند

ولتوضيح مقولة المحمول ومحلاته وقيود الانتقاء التي يفرضها على محلات الحدود نأخذ الإطار المحمولي للفعل (كتب) في قولنا: كتب خالد رسالة. والذي يعبر عنه بالإطار الحملي المجرد:[ك ت ب ف (س[1]: إنسان) منف(س[2]: مكتوب) متق]. وتشير الأحرف (ك ت ب) إلى المادة الأصل للمحمول أو صورته التي تأتي على وزن "فَعَل"، ويشير الرمز (ف) إلى المقولة الصرفية للمحمول؛ أي أن (كتب) محمول فعلي يأخذ موضوعين اثنين، يعبر عنها بالمتغيرين (س[1] س[2])، يفرض عليهما قيودا خاصة (س[1]: المتغير الأول يرتبط بسمة إنسان) وهو الذات المشاركة في عملية الكتابة المرموز لها بـ (منف)؛ أي المنفذ، والمتغير الثاني (س[2]: يرتبط بسمة لا إنسان/ شيء مكتوب) الذي يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها بـ (متق)؛ أي المتقبل لعملية الكتابة.

ويشكل هذا الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي يتم بواسطتها إدماج أو ملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة طبقا لقيود التوارد، كأن ننتقي من المعجم المفردات: (خالد، رسالة) للمحمول (كتب)، وبهذا الشكل نحصل على بنية حملية جزئية. ويحصل على بنية حملية تامة التحديد بتطبيق مجموعتين من القواعد: قواعد تحديد مخصص المحمول وقواعد تحديد مخصصات الحدود.[1]

ويقصد بمخصص المحمول المقولات الثلاث: مقولة الصيغة ومقولة الجهة ومقولة الزمن.

– المقولات الصيغية تمثلها في اللغة العربية صيغتان: صيغة التدليل (تد) التي تواكب المحمول في الجملة البسيطة المستقلة، مثل: يدرس الطلبة النحو الوظيفي،

غاضبة، خالد أستاذ، السفر غدا. والوقائع التي تدل عليها هي: أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، كما يتبين من الجمل الفعلية: ألف خالد كتابا. حطمت الأمواج السفينة، وقف خالد أمام باب الحجرة، فرح المدرب بفوز فريقه. أو من الجمل الاسمية: خالد منطلق، الريح مزمجرة، زيد طبيب، خالد في ورطة.

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 145– 148. ونشير هنا إلى أن مقولة الجهة والزمن يحددها الفعل في الجمل الفعلية والرابط (كان أو مازال وأخواتهما) في الجمل غير الفعلية، ويدمج هذا الفعل الرابط عن طريق إجراء قواعد صياغة المحمول.

وصيغة التذييت (ذت) التي تواكب المحمول في الجمل المدمجة، من قبيل: يخاف الأستاذ أن يرسب الطلبة.

– المقولات الجهية: هي مقولات تحدد البنية الداخلية للواقعة الدال عليها المحمول؛ حيث تكون هذه الواقعة إما تامة أو غير تامة، مستمرة أو غير مستمرة، مشروعا فيها أو مقاربة، ...

– المقولات الزمنية: وهي، بالنظر إلى زمن المتكلم، الماضي والحاضر والمستقبل، تتفرع إلى مقولات زمانية ثانوية أو فرعية كالماضي المطلق والماضي النسبي، ...إلخ.

ويقصد بمخصصات الحدود المقولات الآتية: التعريف والعدد والجنس والإشارة والتسوير. يؤشر لها في بنية الحد، كما يظهر من التمثيل الحملي لكلمة (الرسالة).

– (ع1 ث س^{1} : رسالة (س^{1}))

حيث: ع= معرف، 1 =مفرد، ث= مؤنث.

وبتطبيق قواعد تحديد مخصص المحمول ومخصصات حدوده نحصل على بنية حملية تامة التحديد كالبنية الحملية لقولنا: شرب خالد الشاي في المقهى.

تد تا مض شرب ف (ع1 م س^{1} : خالد (س^{1})) منف

(ع 1 م س^{2} : شاي (س^{2})) متق

(ع 1 ث ص^{1} : في المقهى)) ملك]]]

حيث تد: تدليل، وتا: تام، ومض: ماض، ومنف: منفذ، ومتق: متقبل، وملك: مكان.

3-2- البنية الوظيفية: تنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف وقواعد تحديد مخصص الحمل التي تتخذ دخلا لها البنية الحملية كما حدد بناؤها سابقا.

1- قواعد إسناد الوظائف: بواسطة هذه القواعد تسند الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية، وأما الوظائف الدلالية فيؤشر لها، كما مر بنا، بدءا في المدخل المعجمي ذاته.

أولا: إسناد الوظائف التركيبية: يتشكل حمل الجملة من محمول دال على واقعة وعدد من الحدود الدالة على المشاركين في الواقعة الدال عليها المحمول. تُقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب وجهة معينة، يمثلها حدان اثنان من حدود الحمل، حد يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة، وحد آخر يشكل المنظور الثانوي لها. وبالتوالي، تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي، وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي، ففي قولنا: كتب الطالب رسالة البارحة. يظهر أن الوجهة المقدمة انطلاقا من الواقعة (الكتابة) تنقسم إلى منظورين: المنظور الرئيسي لها المنطلق منه في تقديم الواقعة، وهو الفاعل (الطالب)، والمنظور الثانوي في تقديم الواقعة، وهو المفعول به (رسالة). والسلمية التي تضبط إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول وفقا لسلمية الوظائف الدلالية هي:[1]

منف > متق > مستق > مستف > أد > ملك > زم ...

فا + + + + + + +

مف + + + + + + .

ويفاد من هذه السلمية:

- أن الوظيفة التركيبية الفاعل تسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ وما يحاقله (القوة، المتموضع، الحائل)، ثم الوظيفة المتقبل فالمستقبل، فالمستفيد، وهكذا دواليك.

---

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987، ص 19- 24.

– أن الوظيفة التركيبية المفعول تستأثر بها الوظيفة الدلالية المتقبل، ثم المستقبل. وهكذا دواليك.

– أن الوظيفة التركيبية المفعول لا تسند إلى الوظيفة الدلالية المنفذ وما يحاقله.

– أن الوظائف غير الأساسية كالأداة والمكان والزمان لا تقوم بينها سلمية، إذ يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها حين لا يوجد في الحمل حد آخر من الحدود ذات الأسبقية.

ثانيا– إسناد الوظائف التداولية: تنقل البنية الوظيفية الجزئية إلى بنية وظيفية تامة عن طريق إسناد الوظائف التداولية، وهي مجموعة من الوظائف تسند إلى حدود المحمول على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام.

وتصنف هذه الوظائف، بالنظر إلى موقعها بالنسبة إلى الحمل، إلى صنفين: وظائف خارجية ووظائف داخلية. تسند الوظائف الخارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل، وتسند الوظائف الداخلية (المحور والبؤرة) إلى حدود الحمل.[1]

ويحكم إسناد الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية قيد أحادية إسناد الوظائف، ومفاده أن موضوعات البنية الحملية تسند إليها هذه الوظائف على أساس أن:

– كل موضوع لا تسند له أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

– لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

ويصدق هذا القيد بشقيه على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية في حين لا يصدق على الوظائف التداولية إلا بالنسبة للشق الأول، فبالنسبة لوظيفة بؤرة الجديد يمكن أن تسند إلى أكثر من مكون في الجمل الاستفهامية والخبرية، كما يظهر من الجمل: من قابل من؟ قابل زيد خالدا. من أخبر من بماذا؟ أخبر زيد خالدا

[1]– ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية.

بنجاحه. وكذلك بالنسبة لوظيفة المحور، يمكن أن تسند إلى مكونين، كما يظهر من قولنا: أعطى خالد الكتاب زيدا.[1]

2- تحديد مخصّص الحمل: والمراد بمخصص الحمل ما يعرف بالقوة الإنجازية، كالإخبار والسؤال والدعاء،... وهي، بالنظر إلى مقامات إنجازها، قوتان: قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة، القوة الإنجازية الحرفية هي القوة الإنجازية المعبر عنها في الجملة بالتنغيم أو بالأداة أو بصيغة الفعل أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، كالأفعال: سأل، قال، وعد، وأما القوة الإنجازية المستلزمة فهي القوة الإنجازية التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة، كما في قولنا: هل تفتح لي الباب؟ فهذه الجملة تحمل، بالإضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية الاستفهام، قوة إنجازية مستلزمة مقاميا هي الالتماس.

ويؤشر للقوة الإنجازية عن طريق مخصص الحمل؛ حيث يؤشر للقوة الإنجازية الواحدة بمخصص حمل بسيط وللقوة الإنجازية المزدوجة (حرفية ومستلزمة) بمخصص حمل مركب، كما توضحه البنية الوظيفية للجملة: أوخسر الفريق؟

سه نك تد تا مض خسر ف

(ع 1 م س[1] : فريق (س[1])) فا مح]] بؤ مقا]]

حيث: سه استفهام، ونك إنكار، ومح: محور، وبؤ مقا: بؤرة مقابلة.[2]

وبإسناد الوظائف التركيبية والتداولية وتحديد مخصص المحمول نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد، تشكل دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية على أساس المعلومات التي توفرها البنية الوظيفية.

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 41 و73.

[2]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 105- 107.

3- 3- البنية المكونية: يقصد بالبنية المكونية البنية الصرفية -التركيبية. ويتم بناؤها عن طريق تطبيق نسق قواعد التعبير. وهي في الأصل مجموعة من القواعد الصرفية والتركيبية والصوتية، تصنف، بالنظر إلى مجال تطبيقها، كالآتي:

1- قواعد صياغة المحمول: ويتمثل دورها في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة، وذلك انطلاقا من المعلومات المجردة المتوفرة في البنية الحملية العامة التي تشمل -كما سبق التمثيل لها- صورة المحمول المجردة التي تتكون من الجذر الذي يتكون منه المحمول، ووزنه، ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة) ومخصصاته الصيغية والجهية والزمنية.[1]

2- قواعد صياغة الحدود: تتكفل هذه القواعد بنقل الحدود من صورتها المجردة في البنية الحملية إلى صورتها المحققة المصاغة صياغة صرفية تركيبية تامة، ويتم هذا من خلال العمليات الآتية:

- انتقاء رأس المركب من المقيدات المتواجدة في الحد وأخذ المقيدات الأخرى وضع الفضلة، كما يظهر من الجملة: نجح الطالب المجتهد المواظب؛ حيث انتقينا رأسا للمركب (الطالب) وبقيت المقيدات الأخرى (المجتهد المواظب) فضلات.
- تحقيق مخصصات الحد في شكل محددات؛ أي في شكل معددات، وأسوار (كل، جميع، بعض)، وأدوات التعريف والتنكير، ومشيرات (أسماء إشارة).
- تحقيق العاطف في شكل أداة عطف حين يتعلق الأمر بالحدود المعطوفة.
- ترتيب عناصر المركب (رأس فضلة).
- إسناد الحالات الإعرابية إلى عناصر المركب أو إلى المركب باعتباره كلا.[2]

---

[1]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، 1996، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 207.

3- قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات: من المعروف أن المكونات التي تتصدر الجمل أنماط ثلاثة: المكونات الحدود، وتنتمي إلى هذا النمط أسماء الاستفهام، وبما أنها من الحدود فإنها تدمج في المرحلة الأولى من اشتقاق الجملة. ومؤشرات القوة الإنجازية (الهمزة وهل وأوَ الدالة على الاستفهام الإنكاري والأداة إن). والأدوات المعلقة، وهي الأدوات التي تقوم بدور التعليق بين مكونين أو بين جملين، كالأداة أنَّ والضمائر الموصولة،... وهذان النمطان يتم إدماجهما في مرحلة متأخرة من الاشتقاق عن طريق قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات.[1]

4- قواعد الموقعة: يتم ترتيب العناصر اللغوية أو المكونات التي تشكل البنية الحملية في مرحلة لاحقة من الاشتقاق بواسطة نسق قواعد الموقعة. والملاحظ في نظرية النحو الوظيفي أن رتبة هذه المكونات تتحدد بتفاعل أربعة وسائط وفق السلمية الآتية: التعقيد المقولي) الوظائف التداولية) الوظائف التركيبية) الوظائف الدلالية.[2] وتعني هذه السلمية:

- أن وسيط التعقيد المقولي يستأثر بالغلبة في تحديد الرتبة؛ حيث تتقدم المكونات البسيطة على المكونات المعقدة والأكثر تعقيدا، كما يظهر من المقارنة بين الجمل الآتية:

- علم زيد أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج.

؟؟؟ علم أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر زيد.

؟؟؟ أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر علم زيد.

إذ يتبين أن المكون المعقد مقوليا، وهو الجملة: أن خالدا لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج، يحتل الموقع الأخير أيا كانت وظيفته التركيبية والتداولية.

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 169- 174.

[2]- أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987، ص 117- 118.

– وأن الوظائف التداولية تحجب دور الوظائف التركيبية في ترتيب المكونات. وتحجب الوظائف التركيبية دور الوظائف الدلالية. ويمكن أن نمثل لأولوية الوظائف التداولية بالجملة: شايا شرب خالد. فالملاحظ أن المكون (شايا) يحتل صدر الجملة بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة المقابلة، وكان من المفروض أن يحتل بحكم وظيفته التركيبية المفعول الموقع الموالي لموقع الفاعل، نحو قولنا: شرب خالد شايا.

وانطلاقا من تفاعل هذه الوسائط، اقترحت بنية موقعية عامة، تعكس ترتيب المكونات في جمل اللغات الطبيعية، صيغت كالآتي: م^{4}، م^{2}، م^{1} ف فا مف، م^{3}

وفيما يخص اللغة العربية، فقد اقترح المتوكل ثلاث بنيات موقعية، هي:[1]

– بنية الجملة الفعلية: م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\varnothing}$ ف (م آ) فا مف (ص)، م^{3}

– بنية الجملة الاسمية: م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\varnothing}$ فا ((م س) أو (م س) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، م^{3}

– بنية الجملة الرابطية: م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\varnothing}$ ط فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، م^{3}

وصنفت المواقع في هذه البنيات إلى صنفين: مواقع داخلية، وهي: موقع الصدر الأول (م^{1}) يخصص لمؤشرات القوة الإنجازية، كحروف الاستفهام وبعض المعلقات الداجة، كإن ولا النافية.... وموقع الصدر الثاني (م$^{\varnothing}$) يخصص للمكون اسم الاستفهام أو المحور أو بؤرة المقابلة، والموقع (م آ) الخاص بالمكون المحور، وأما المواقع (ف فا مف) فيشغلها الفعل والفاعل والمفعول، ويشغل الموقع (ص) المكونات التي ليس لها وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية، ويخصص الموقع (ط) للرابط المدمج (كان وأخواتها) في الجمل الاسمية الرابطية، وتشير الرموز: (م س) و(م ص) و(م ح)

---

[1] – ينظر لمزيد من التفصيل حول البنيات الموقعية في اللغة العربية: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص 221– 253.

و(م ظ) إلى المركب الاسمي والوصفي والحرفي والظرفي في الجمل الاسمية أو الرابطية. وأما المواقع الخارجية (م$_4$، م$_2$، م$_3$) فتحتلها على التوالي المكونات: المنادى: يا طالب العلم، اجتهد. والمبتدأ: زيد، أبوه مريض. والذيل: قرأت الكتاب، نصفه.

5- قواعد إسناد النبر والتنغيم: تشكل الجملة بعد ترتيب عناصرها دخلا للمجموعة الأخيرة من قواعد التعبير، يتم بواسطتها استكمال بناء البنية المكونية بتحديد التمثيل الصوتي للجملة بحيث تطابق الخصائص الصوتية والفونولوجية المناسبة لها؛ وذلك عن طريق إسناد النبر والتنغيم، وهي آخر مرحلة من مراحل بناء الجملة قبل التمثيل الصوتي لها.[1]

وبإجراء قاعدتي إسناد النبر والتنغيم نحصل على بنية مكونية تامة التحديد، تشكل دخلا لقواعد التأويل الصوتي؛ أي تكون البنية قابلة للتأويل الصوتي. من هذا العرض الموجز لبنية الجملة في النحو الوظيفي يتبيّن كيف يتم تطبيق قواعد التعبير على أساس المعلومات التي توفرها البنية الحملية والبنية الوظيفية. وللتوضيح أكثر سنمثل لهذا بقواعد إسناد الحالات الإعرابية؛ حيث تسند هذه الحالات في البنية المكونية بواسطة تطبيق قواعد صياغة الحدود، ويتم إسنادها بمقتضى الوظائف التي تدل عليها الحدود، تجسيدا لمبدأ تبعية البنية للوظيفة.

4- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي:

4-1- مفهوم الإعراب: يقصد بالإعراب في النحو الوظيفي الاختلافات الصرفية التي تلحق حدود المحمول وفقا للوظائف التي تسند إليها، وبتعبير آخر، يعد الإعراب في النحو الوظيفي مفهوما صرفيا يرتبط بصورة أو بنية الحدود الصرفية وما يطرأ عليها من أحوال ناتجة عن اللواصق الصرفية التي تلحق بها بمقتضى الوظائف المسندة إليها.[2]

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 180.

[2]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 212.

ويستدعي هذا المفهوم الإشارة إلى ما يلي:

– الإعراب، من حيث طبيعته: هو سمة صرفية مجردة، تتحقق غالبا في صورة صرفية بارزة تلحق بأواخر المكونات الحدود وفق الوظائف المسندة إليها.

– الإعراب، من حيث وظيفته، هو مقولة تخص نمطا معينا من اللغات، وهي التي يدل فيها على الوظائف بمجموعة من اللواصق الصرفية كاللغة العربية الفصحى، وأما اللغات التي يدل فيها على الوظائف بوسائل أخرى (الموقع وصورة المحمول مثلا) فلا يمكن أن ينطبق عليها هذا التحديد، إلا إذا وسع مفهوم الإعراب ليشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف.[1]

– محددات الإعراب في هذه النظرية هي الوظائف لا العلاقات التركيبية كما في النظرية التوليدية، يقول المتوكل موضحا هذا الفرق:"يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها. فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه، لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أيا كان موقعه في الجملة".[2]

4–2– أنماط الإعراب: تبين معطيات اللغة العربية أن الإعراب نمطان اثنان، هما:

– **الإعراب الوظيفي:** وهو الإعراب المعلل وظيفيا؛ أي هو الإعراب الممثل له بمختلف الحالات الإعرابية التي تلحق حدود المحمول بمقتضى الوظائف المسندة إليها.

– **الإعراب البنيوي:** وهذا النمط، بخلاف النمط الأول، غير معلل وظيفيا؛ وذلك لأنه لا يرتبط بالوظائف المسندة إلى حدود المحمول، بل هو ناتج بنية تركيبية خاصة. وله سمتان اثنتان:[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص 212.

[2]– المرجع نفسه، ص 212.

[3]– أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 36 –37.

– **أولها**: أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي في قولنا: سرني منح خالدٍ بكرا المال اليوم. أو ناتج عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، فمن خصائص بعض الصرفات في اللغة العربية إسنادها إلى المكون الذي تعمل فيه إعرابا بنيويا يكون نصبا أو جرا، من الصرفات الناصبة الأفعال المساعدة التي من قبيل (كان)، نحو: كان خالد مريضاً. والأدوات الوجهية التي من زمرة (إن وليت ولعل)، نحو: إن خالداً مريض. ومن الصرفات الجارة حروف الجر، نحو: عاد خالد في الليل.

– **ثانيها**: أنه إذا تواردت على المكون الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة إعرابية بنيوية فإن الحالة الإعرابية التي يأخذها هي الحالة الإعرابية البنيوية، كما يظهر من الجملتين: هل زارني أحدٌ حين كنت مريضا؟ هل زارني من أحدٍ حين كنت مريضا؟ حيث حجب حرف الجر (من) في الجملة الثانية الحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إلى المكون (أحد).

4-3- أنواع الحالات الإعرابية: يميز في النحو الوظيفي بين نوعين من الإعراب: إعراب مجرد (عميق) يسند في مستوى البنية الوظيفية، وإعراب محقق (سطحي) يسند في مستوى البنية المكونية. وضع للدلالة على الإعراب المجرد مصطلح الحالة الإعرابية (رفع نصب جر)، وللدلالة على الإعراب المحقق مصطلح العلامة الإعرابية (ضم فتح كسر). ويمكن تبرير التمييز بين هذين النوعين من الإعراب كالآتي:

– يمكن أن تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحا كما يمكن أن لا تتحقق، ومن ذلك حالات ما أسماه النحاة العرب القدماء الإعراب المقدر، كالإعراب المقدر في الأسماء المقصورة.

– قد تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحا بواسطة علامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة، ومن ذلك العلامة الإعرابية التي تلحق المنادى المبني على ما يرفع به.[1]

---

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 19.

وتقسم هذه الحالات، بالنظر إلى أنماط الإعراب، إلى ثلاثة أقسام: حالات إعرابية لازمة، وحالات إعرابية بنيوية، وحالات إعرابية وظيفية.[1]

– **الحالة الإعرابية اللازمة:** وهي الحالة الإعرابية التي تلازم المكون في مختلف السياقات البنيوية والوظيفية التي يرد فيها، وتمثل هذه الحالة المكونات التي اصطلح عليها النحاة العرب القدامى اسم المبنيات.

– **الحالة الإعرابية الوظيفية:** وهي الحالات الإعرابية (الرفع والنصب) التي تسند إلى المكونات الحدود بمقتضى وظائفها الدلالية أو وظائفها التركيبية أو وظائفها التداولية.

– **الحالة الإعرابية البنيوية:** وهي الحالات الإعرابية (النصب والجر) التي تسند إلى المكونات حسب السياق البنيوي الذي ترد فيه. ويتم التمثيل للمكونات ذات الحالات الإعرابية اللازمة في المعجم، وأما المكونات التي تأخذ حالاتها الإعرابية بمقتضى الوظائف المسندة إليها أو بحسب السياق البنيوي الذي وردت فيه فإن إسناد حالتها يتم عن طريق قواعد إسناد الحالات الإعرابية.

4–4– قواعد إسناد الحالات الإعرابية: ونقصد هنا قواعد إسناد الحالات الإعرابية الوظيفية؛ حيث تسند هذه الحالات طبقا للوظيفة المسندة إلى الحد في مستوى البنية الوظيفية. وبما أن الحد الواحد يمكن أن يحمل وظيفة واحدة (وظيفة دلالية) أو وظيفتين اثنتين (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية) أو ثلاث وظائف (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية)، اقترحت سلمية تضبط تفاعل هذه الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية، وهي على الشكل الآتي: الوظائف التركيبية) الوظائف الدلالية) الوظائف التداولية. ومفاد هذه السلمية أنه:

– إذا كان المكون حاملا لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تسند إليه الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية؛ أي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا كان

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 32– 35.

فاعلا، كما يظهر من الجمل: عاد زيدٌ. انتقد الكتابُ. زيدٌ مطمئن. أو الحالة الإعرابية النصب إذا كان مفعولا، كما في قولنا: قابلت هندًا. وذلك لأن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية.

– وإذا كان المكون حاملا لوظيفة دلالية فقط (حدود غير وجهية) تسند إليه الحالة الإعرابية النصب أو الحالة الإعرابية الجر إذا كان مسبوقا بحرف جر بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها، كما في قولنا: قابلت هندا البارحةَ في الجامعةِ. فالمكون (البارحة) يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان، ويأخذ المكون (الجامعة) الحالة الإعرابية البنيوية الجر بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.

– وإذا كان المكون حاملا لوظيفة تداولية فإنه لا يخلو من أن يكون مكونا داخليا أو مكونا خارجيا. يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداولية (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابية إما بمقتضى وظيفته التركيبية وإما بمقتضى وظيفته الدلالية إذا لم تسند له وظيفة تركيبية، كما يظهر من الجمل: رجع زيدٌ من السفر. البارحةَ قابلت هندا. حيث يأخذ المكون المحور (زيد) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل، ويأخذ المكون البؤرة (البارحة) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية المكان. ويأخذ المكون الخارجي حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها. فالمبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بحكم وظيفته التداولية، كما يظهر من الجمل: زيدٌ، أبوه مريض. أما خالدٌ، فلم يهتم بقدومه أحد. والمنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب، وتتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتح أو بالعلامة الإعرابية الضم، كما يتضح من الجمل: يا طالعًا جبلا، احذر. أيها النائمُ، استيقظ. وأما الذيل فيأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التركيبية التي يرثها عن المكون المعدل أو المصحح بوصفه يعوض هذا الأخير، كما في قولنا: زارني خالد، بل عمرو. حيث يأخذ المكون الذيل (عمرو) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته

التركيبية الفاعل التي ورثها عن المكون المقصود تصحيحه، وهو المكون (جاء). ويأخذ كذلك الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية، كما يظهر في الجملة رأيته البارحة، زيدٌ. إذ لا تسند إلى المكون (زيد) إلا الوظيفة التداولية الذيل.[1]

4-5- إعراب المركب: والمقصود بإعراب المركب إعراب الحدود التي تشكل مركبا. والمركب يكون إما مركبا اسميا، رأسه اسم، أو مركبا صفيا، رأسه صفة، أو مركبا ظرفيا، رأسه ظرف، أو مركبا جمليا، وهو المركب المنقول عن حد مقيده الوحيد جملة. ويتحقق إعراب المركب ككل في الرأس بمقتضى الوظائف التي تسند إليه وفقا للسببية السابقة، وينصب بالتبعية على الفضلة، كما في قولنا: قرأت مقالاً قيمًا. وعلى المركب العطفي، نحو: قدم زيدٌ وخالدٌ. وأما حين يكون المركب إضافيا فإن الإعراب يتحقق في الرأس وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجر، كما يظهر من الجملة: سربي منح خالدٍ بكرا المال اليوم.[2]

4- 6- إعراب المحمول: حاولت الأنحاء الحديثة بمختلف اتجاهاتها تفسير ظاهرة إعراب المكونات الحدود؛ لأن الأصل في الإعراب أن يدخل هذه المكونات ليدل على الوظائف المسندة إليها. والملاحظ أن نظرية النحو الوظيفي حاولت، بالإضافة إلى هذا، إيجاد تخريج لظاهرة إعراب المحمولات (المحمولات الفعلية والمحمولات غير الفعلية). وقد اقترح في إعرابها أن يكون تحتيا عميقا أو سطحيا.

- إعراب المحمول غير الفعلي: يعد إعراب المحمول غير الفعلي وفق الافتراض الأول إعرابا تحتيا تحدده المخصصات التحتية، وبالتحديد المخصصات الزمنية والجهية والوجهية؛ حيث يأخذ المحمول الاسمي والصفي الحالة الإعرابية الرفع

---

[1]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 163. والوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 157.

[2]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص 207.

إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصص الزمن الحاضر، كما في قولنا: عمرو معلمٌ. هند مجتهدةٌ. ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصص المضي أو مخصص الإثبات مع مخصص المستقبل أو مخصص الإثبات مع مخصص الزمن الصفر أو مخصص الزمن الحاضر، كما في الجمل: كان /سيكون خالد معلمًا. مازال/ لا يزال بكر معلمًا. ظل بكر معلمًا. يكون الجو حارًا في فصل الصيف. تظل السماء زرقاء طوال النهار.

ويعد وفق الافتراض الثاني إعرابا سطحيا، إذ يسند إليه إما الرابط أو أداة النفي (ليس أو ما) حالة النصب، وفي غيابها يأخذ المحمول حالة الرفع؛ أي أنه يأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا دخلت عليه صرفات تسند له هذه الحالة، ويأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا لم تدخل عليه هذه الصرفات، كما يتبين من الجمل: ما خالد معلمًا. ليست هند كاتبةً. خالد أستاذٌ.[1]

– **إعراب المحمول الفعلي:** والمقصود هنا ليس كل الأفعال وإنما الفعل الوارد على صيغة المضارع فقط. ويعلل إعرابه وفق الافتراض الأول بالنظر إلى مخصصه الوجهي: فيكون الجزم صرفة لاحقة تحقق الوجه الحملي غير متحقق، والرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي متحققا أو متوقع التحقق، والنصب لاحقة تحقق الوجه القضوي محتمل التحقق أو مراد التحقق، كما يتضح من الجمل: لم يراجعْ الطالب دروسه. يراجعُ الطالب دروسه. سيراجعُ الطالب دروسه. لن يراجعَ الطالب دروسه. وأما وفق الافتراض الثاني، يصبح تعليل إعرابه إما بدخول أداة جازمة أو ناصبة عليه أو عدم دخولها.[2]

والملاحظ هنا أن المحمولات (الفعلية وغير الفعلية) بما أنها تدل على واقعة معينة فإنه لا يمكن اعتبار الوظائف من محددات إعرابها مثلما هو مع الجذود؛ لهذا

---

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي، ص 112– 113.

[2]– المرجع نفسه، ص 114– 115.

افترض في حالة إعرابها إعرابا تحتيا أن تكون محدداتها المخصصات التحتية المرتبطة بمقولات الزمن أو الجهة أو الوجهة، وأما إذا كان إعرابها سطحيا فمحدداتها هي الصرفات؛ أي اقترانها أو عدم اقترانها بصرفات خاصة.

هذه هي مقاربة المتوكل لظاهرة الإعراب، ولتحديد موقعها ضمن المقاربات الأخرى الحديثة للظاهرة نفسها ارتأينا أن نعرض مقاربة عبد الرحمن أيوب وعبد القادر الفاسي الفهري ومحمد الأوراغي.

فيما يتعلق بمقاربة عبد الرحمن أيوب، هي جزء من مشروعه المتمثل في إعادة وصف نحو اللغة العربية وفق منهج مدرسة التحليل الشكلي.[1] ولأن هذا المشروع لم يكتمل، بقيت مقاربته عبارة عن مجموعة من الملاحظات، مفادها ضرورة التفريق بين الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية.[2]

فأما الإعراب فهو في نظره تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب. ويناقضه البناء، وهو بقاء أواخر الكلمات على حالة واحدة بتغير التراكيب. وهما (أي: الإعراب والبناء) صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة، مثلهما في هذا مثل الطول أو القصر الذي يوصف به شخص ما باعتباره الذاتي لا باعتباره مدرسا في الكلية أو كاتبا أو طبيبا...

وأما الموقع الإعرابي فهو الحيز الذي ترد فيه الكلمات ضمن تركيب معين، كموقع الفاعل (أو الفاعلية) والمفعول (أو المفعولية) والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والمعطوف،... والفرق بين الموقع الإعرابي والإعراب هو أن الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للكلمة، وأما الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يتخلف عنها؛ فكلمة (زيد) في

---

[1]- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1958، ص ... وما بعدها.

[2]- المرجع نفسه، ص 45- 55.

قولنا: كتب زيد مقالا. توصف بالإعراب بصرف النظر عن موقعها الذي يتغير من تركيب إلى تركيب آخر.

وأما الحالة الإعرابية فهي اسم اصطلح على الحكم الإعرابي الذي يستلزمه الموقع الإعرابي. وهي أربع حالات: الرفع والنصب والجر والجزم. وميزتها أنها قد تظهر في اللفظ بالعلامات الإعرابية الضمة أو الفتحة أو الكسرة أو السكون وقد لا تظهر؛ وذلك لأنها أمر اعتباري ذهني، في حين أن العلامات الإعرابية هي أمر لفظي؛ ولهذا يقال عن الحالة الإعرابية إنها ظاهرة أو غير ظاهرة، وأما العلامة الإعرابية فهي موجودة أو غير موجودة، ومثال ذلك أن الحالة الإعرابية في الفعل (كتب) غير ظاهرة لأنه مبني، بينما هي في الكلمات (زيد ومقال) ظاهرة.

وبخلاف مقاربة عبد الرحمن أيوب، جاءت مقاربة عبد القادر الفاسي الفهري شاملة، مست مفهوم الإعراب من منظور النحو التوليدي، وأنواعه، ومحددات كل نوع.

فيما يتعلق بمفهوم الإعراب، يرى أتباع النظرية التوليدية أنه سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلحق بآخر الكلمة أو لا تحققها.[1]

وأنواعه في اللغة العربية أو في غيرها من اللغات هي ثلاثة، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: "يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية (وفي لغات أخرى). هناك إعراب نحوي، إعراب الحدود، وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (أي التطابق)، أو الفعل أو الحرف، بالتوالي. وهناك إعراب دلالي، ويسند إلى الملحقات (Adjuncts) كالظرف والتمييز والحال... الخ؛ لدلالتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو

---

[1]- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2003، ص 24.

المنزوعة. وأخيرا هناك إعراب التجرد (التجرد من العامل)، وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات (كالمبتدأ والخبر...)".[1]

وأما محدداته أو عوامله، فتختلف –كما يظهر من قول الفاسي الفهري– باختلاف أنواعه، فهي في الإعراب النحوي التحكم المكوني، وهو مفهوم شجري[2]؛ يتمثل في عمل مقولة ما في الحد الذي تتحكم فيه، ومثال ذلك عمل الفعل في المفعول؛ وعمل الصرفة (التطابق أو الزمن) في الفاعل، وعمل الحرف في مفعوله. وفي الإعرابي الدلالي هي الوظائف، وفي إعراب التجرد هي التجرد من العامل.

وآخر مقاربة هي مقاربة محمد الأوراغي، وهي كغيرها من المقاربة التي أشرنا إليها هنا، تندرج ضمن مشروع لساني اقترحه الأوراغي لإعادة دراسة نحو اللغة العربية وفق مبادئ نظرية اللسانيات النسبية.

يرى الأوراغي أن الإعراب مكون من مكونات التركيب؛ حيث يتفرع هذا الأخير في اللغة العربية إلى تأليف وإعراب وترتيب. ويفسر هذا الترتيب (تأليف، إعراب، ترتيب) بالنظر إلى مراحل إنتاج العبارة اللغوية؛ إذ تتألف مجموعة من المداخل المعجمية بواسطة علاقات دلالية (كالسببية ⊐ والعلية ⊿) وتسند إليها وظائف نحوية (كالفاعل والمفعول) لتشكل بنية وظيفية من غير أن يكون لبعضها موقع معين بالنسبة إلى البعض الآخر كما يحصل لها ذلك وهي في بنية تركيبية. وتحول البينة الوظيفية إلى البنية التركيبية بواسطة وسائط لغوية، فاللغات التركيبية توسل وسيط الرتبة المحفوظة للإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية، وبالتالي يتكون تركيب هذا النمط من اللغات من التأليف يليه مباشرة

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط2، 1999، ص 49.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990، ص 26 –28.

الترتيب، وأما اللغات التوليفية كاللغة العربية تُوسَّل وسيط العلامة المحمولة (لواصق صوتية) للإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية.[1] وعوامل هذه العلامات هي:[2]

– حالة الرفع التركيبية عاملها علاقة الإسناد التركيبية، وعلامتها في اللغات التوليفية هي العلامة المحمولة سواء ظهرت على الروي أو لم تظهر، كالضمة (ُ) أو ما ينوب عنها المعربة في العربية عن حالة الرفع، والمطابقة للإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية.

– حالة النصب التركيبية عاملها علاقة الإفضال التركيبية، وعلامتها في العربية من اللغات التوليفية هي الفتحة (َ) أو ما ينوب عنها.

– حالة الإضافة أو الجر التركيبية وعاملها علاقة الإضافة التركيبية التي تختص بميزة إسنادها إلى اسم متمم لاسم آخر، يكونان بهذه العلاقة الجامعة بينهما مركبا واحدا، وعلامتها في العربية من اللغات التوليفية هي اطراد وقوع المتم بعد المضاف فضلا عن لحوق كسرة (ِ) برويه.

ويتضح من هذا أن العامل أربعة أنواع:[3]

---

[1]– محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001، ص 668– 671.

[2]– المرجع نفسه، ص 782– 787

[3]– محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001. ص 200. ويرى الأوراغي أن العامل التداولي قد يظهر أثره في اللغة العربية في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية، ومن ذلك ما تكشفه المقارنة بين الصور الإعرابية للجمل: ما أحسنَ العاملُ؟ ما أحسنُ العاملِ؟ ما أحسنَ العاملُ؟ حيث يكشف إعراب الجملة الأولى عن وظيفة الإخبار التداولية، ويكشف إعراب الجملة الثانية عن وظيفة الطلب التداولية، ويكشف إعراب الجملة الثالثة عن وظيفة الإخبار الإنشائي التداولية. ينظر: محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 497 وما بعدها.

– عامل تركيبي يؤثر حالة تركيبية. وهو ثلاثة أضرب: إسناد يعمل حالة الرفع، وإفضال يعمل حالة النصب، وإضافة تعمل حالة الجر.

– عامل دلالي يؤثر وظيفة نحوية، وهو أربعة أصناف: علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل، وعلاقة العلية تؤثر وظيفة المفعول، وعلاقة السبلية تؤثر وظيفة الفاعل به، وعلاقة اللزوم تؤثر بالشرط المعين الوظيفة النحوية المعينة كالوظائف: التوقيت والتمكين والتكميم والغائية.

– عامل تداولي يؤثر ترتيبا، وأثارة، وحذفا أو إظهارا. وقد يظهر أثره في لغة توليفية كالعربية في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية.

– عامل وضعي (الوسائط اللغوية) يؤثر بالاختيار الضمة والفتحة والكسرة.

وبجملا، يرى الأوراغي أن الإعراب، باعتباره مكونا من مكونات القالب التركيبي، يختص بنمط معين من اللغات، وهي اللغات التوليفية كاللغة العربية. ووظيفته هي الإبانة عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية عن طريق لواصق صوتية تلحق القابل الذي تطرأ عليه تلك العوارض.

ومما تقدم يظهر أن هذه المقاربات اختلفت في تحديدها لمفهوم الإعراب وأنواعه وعوامله لاختلاف النظريات التي كانت إطارا لها؛ حيث اقتضت المنهجية العلمية أن تتقيد هذه المقاربات بمبادئ تلك النظريات.

ويظهر كذلك كيف جسدت مقاربة أحمد المتوكل (وهي ما يهمنا هنا) أهم مبدأ من مبادئ النحو الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفة؛ أي تبعية الخصائص الصرفية –التركيبية للخصائص الوظيفية، من خلال تبعية الحالات الإعرابية (وهي اختلافات صرفية) للوظائف المسندة إلى حدود المحمول، فكل وظيفة تسند للحد الذي تسنَد إليه حالة إعرابية معينة.

ويبدو لنا، بناء على الشروط التي يجب أن تخضع لها كل مقاربة لوصف المعطيات اللغوية، أن مقاربة المتوكل استوفت أهم شروط الملائمة الذاتية أو الداخلية وبعض شروط الملائمة الخارجية، ففيما يخص الملائمة الداخلية يظهر أن القواعد التي تصف هذه الظاهرة تتفق مع أهم المعايير المنهجية، كمعيار البساطة ومعيار التعميم ومعيار الشمولية ومعيار سهولة التطبيق. وبالإضافة إلى هذا، تنسجم مع أهم مبادئ النحو الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفة، وتجسده تجسيدا دقيقا، ومعلوم أن الانسجام بين النتائج ومبادئ النظرية ومنطلقاتها هو أهم معيار في اختبار النظريات من الداخل. وأما ما يرتبط بالملائمة الخارجية، ونعني هنا قدرة النظرية على استيعاب الواقع وصفا وتفسيرا، فالملاحظ أن هذه المقاربة اعتمدت على مجموعة من المبادئ مثلت عُدة تستوعب بها الواقع اللغوي المتنوع، ووضعت قيودا لاشتغالها، ومن أهم هذه المبادئ:

- استبعاد التحويل والتقدير، والاستغناء عن فرضية وجود بنية أصلية للجملة في اللغة العربية ذات رتبة أساسية.

- تقسيم الإعراب إلى نمطين: الإعراب الوظيفي والإعراب البنيوي.

- اعتبار الوظائف من محددات الحالات الإعرابية الوظيفية، في حين تحدد البنية التركيبية الخاصة الحالات الإعرابية البنيوية.

والقيود التي تضبط اشتغال هذه العدة هي:

- تفاعل أربعة وسائط في تحديد رتبة المكونات داخل الجملة، وفق السلمية: التعقيد المقولي› الوظائف التداولية› الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية.

- أسبقية الحالات الإعرابية البنيوية على الحالات الإعرابية الوظيفية، وأسبقية بعض الوظائف في تحديد الحالات الإعرابية الوظيفية، وهو ما تلخصه السليمة: الوظائف التركيبية› الوظائف الدلالية› الوظائف التداولية.

- قيد أحادية إسناد الوظائف.

هذه المبادئ وقيود اشتغالها مكنت مقاربة المتوكل من السيطرة على كل الجمل، وجعلها موحدة من حيث بنيتها، فكل الجمل التي مثلنا بها وغيرها، لا تشتمل على تقديم مكون من مكوناتها أو تأخيره أو حذفه أو إضماره، والفرق في إعراب حدودها يظهر بالنظر إلى محددات الحالات الإعرابية التي تلحق بها، صرفات ناصبة أو صرفات جارة أو أدوات وجهية بالنسبة لمحددات الإعراب البنيوي، ووظائف تركيبية أو وظائف دلالية أو وظائف تداولية بالنسبة لمحددات الإعراب الوظيفي، ومن ذلك مثلا أن الفرق بين الجملة: زيدا قابلته، والجملة: زيدا قابلت. لا يتمثل في كون الجملة الأولى تتشكل وفق منوال نحاة البصرة من بنيتين: [[قابلت زيدا] [قابلته]]، أضمر العامل في البنية الأولى لوجود ما يفسره في البنية الثانية.[1] والجملة الثانية أصلها بنية واحدة تقدم فيها المعمول على العامل. وإنما يتمثل في كون أخذ (زيدا) في الجملة الأولى: زيدا ضربته، أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية، وليس بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول؛ لأن هذه الوظيفة أسندت إلى الضمير المتصل (الهاء). وأما في الجملة الثانية: زيدا ضربت، أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول. ووقع في هذه الجملة قبل الفعل والفاعل، وهو في الغالب يقع بعدهما، لأنه أسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، ووفق سليمة تحديد رتبة المكونات، تحجب الوظائف التداولية دور الوظائف التركيبية في ترتيب المكونات.

وعلى الرغم من تحقيق هذه المقاربة كفاية وصفية، تمثلت في إطار المبادئ التي قامت عليها في جعل الواقع اللغوي موحدا، إلا أنها لم تحقق، في رأينا، كفاية تفسيرية مقنعة؛ حيث لم يفسر المتوكل المبدأ الذي اعتمد عليه لما اعتبر الوظائف محددات الحالات الإعرابية الوظيفية، ولم يفسر أسبقية بعض الوظائف في إسناد

---

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996، ج1، ص 162.

الحالات الإعرابية، كأسبقية الوظائف التركيبية على الوظائف الدلالية والوظائف التداولية، ولم يفسر ظاهرة إسناد حالة إعرابية واحدة إلى وظيفتين من نمط واحد، كإسناد الرفع إلى الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والذيل.

وبالإضافة إلى غياب تفسير لمجموعة من المنطلقات التي قامت عليها هذه المقاربة، نرى أن ظاهرة إسناد حالة إعرابية واحدة إلى وظيفتين من نمط واحد، كإسناد الرفع إلى الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والذيل، تتنافى مع دور الإعراب، وهو كما أشرنا إليه سابقا، مقولة تخص نمطا معينا من اللغات، وهي التي يدل فيها على الوظائف بمجموعة من اللواصق الصرفية كاللغة العربية الفصحى، وأما اللغات التي يدل فيها على الوظائف بوسائل أخرى كالموقع أو صورة المحمول فلا يمكن أن ينطبق عليها هذا التحديد.[1] وذلك لأن أهم قرينة للتمييز بين المبتدأ والذيل هي الموقع لا الحالة الإعرابية الرفع التي تحققها الحركة الإعرابية الضمة، كما يتضح من الجملتين: زيدٌ، أبوه مريض. وأبوه مريض، زيدٌ. ففي الجملة الأولى أسندت إلى (زيد) الوظيفة التداولية المبتدأ لأنه ليس من موضوعات المحمول، ووقع في الصدارة، وأما في الجملة الثانية أسندت له الوظيفة التداولية الذيل لأنه ليس من موضوعات المحمول، وجاء في آخر الإطار الحملي لتوضيحه. ويمكن أن تسند للذيل –كما مر بنا سابقا– حالات إعرابية أخرى غير الرفع، والقرينة التي تحدد وظيفته في هذه الحالات هي خارجيته وموقعه، إذ لا يمكن أن يقع الذيل في الصدارة باعتباره يأتي لتوضيح معلومة داخل الحمل أو تعديلها أو تصحيحها.

---

[1] – أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي–التركيبي: ص 212.

وبناء على هذا، نرى أنه يصعب أن تكون هذه المقاربة أو غيرها بديلا عن مقاربة النحاة العرب القدامى؛ وذلك لاستيفاء هذه الأخيرة شرط البساطة والتعميم والشمولية والانسجام، وتحقيقها كفاية وصفية وتفسيرية مقنعة. ففي تحديد النحاة العرب القدامى لمفهوم الإعراب قالوا: هو حركة داخلة على الاسم بعد كمال بنائه لتدل على معناه، نحو الضمة في قولك: هذا خالدٌ، والفتحة في قولك: رأيت خالدا، والكسرة في قولك: مررت بخالد.[1] وفي تفسيرهم لسبب دخول هذه الحركات على الأسماء قالوا:"إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني".[2] وفي تفسيرهم لمحدث هذه الحركات قالوا: هي العوامل، ونسبوا العمل أولا إلى الفعل لأنه بواسطته يتحقق المعنى المراد من الاسم، يقول الرضي الأستراباذي في شرحه لقول ابن الحاجب: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى:"ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام".[3] وقد شكلت هذه العوامل (اللفظية والمعنوية) عدة تشتغل بها نظريتهم في الإعراب، وقيدت، وخاصة من طرف نحاة البصرة، بعدة قيود تضبط اشتغالها، منها: أسبقية العامل على المعمول، ولا بد لكل عامل من أثر إعرابي، ولا أثر دون عامل، ولا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد. هذه القيود، يضاف إليها بعض

---

[1]- أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك: دار النفائس، بيروت، ط3. 1979، ص 82.

[2]- المرجع نفسه، ص 69.

[3]- رضي الدين الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج1: ص 63.

المبادئ، كالتحويل والتقدير، جعلتهم يسيطرون على الواقع اللغوي المتنوع وصفا وتفسيرا؛ لهذا افترضوا أن أصل الجملة: زيدا قابلته. هو:[[قابلت زيدا] [قابلته]] أضمر العامل في الجملة الأولى لوجود ما يفسره في الجملة الثانية. وافترضوا وجود تقديم المعمول في الجملة: زيدا قابلت، فأصلها: قابلت زيدا.

ولم يقف هؤلاء النحاة عند تفسير العامل فقط، وإنما حاولوا تفسير ارتباط الحالات الإعرابية الرفع والنصب والجر بالمعاني النحوية، فقال بعضهم: الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة. وفضل آخرون اعتبار الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام والنصب علم الفضلية والجر علم الإضافة.[1] ويضاف إلى تحقيق مقاربة النحاة العرب القدامى لكفاية وصفية وتفسيرية مقنعة، ما يعرف في دراسة اللغة بنسبية الحقائق، ومفادها أنه لا يمكن لنا أن نحكم بصحة المقاربات الحديثة وفساد مقاربة النحاة القدامى لأنها لم تستند إلى بعض المبادئ التي قامت عليها اللسانيات بمختلف اتجاهاتها.

خاتمـــــة:

يمكن إجمال أهم النتائج التي خلصنا إليها من هذه الدراسة فيما يلي:

– أهم مبدأ من مبادئ نظرية النحو الوظيفي هو تبعية البنية للوظيفة.

– مراحل بناء الجملة في النحو الوظيفي هي مرحلة بناء البنية الحملية ثم مرحلة بناء البنية الوظيفية وأخيرا مرحلة بناء البنية المكونية. وهذه المراحل تجسد مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

– الإعراب في نظرية النحو الوظيفي هو ظاهرة صرفية، تتمثل في مجموعة من الحالات الإعرابية التي تلحق بحدود المحمول وفق الوظائف التي تسند إليها.

– محددات الإعراب في نظرية النحو الوظيفي هي الوظائف (التركيبية والدلالية والتداولية) المسندة إلى حدود المحمول.

---

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص 69– 70.

– مقاربة أحمد المتوكل للإعراب تنسجم مع مبادئ نظرية النحو الوظيفي، وبالخصوص مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

– حققت مقاربة أحمد المتوكل كفاية وصفية مقنعة، وفشلت في تحقيق الكفاية التفسيرية؛ ولهذا يصعب أن تكون بديلا عن مقاربة النحاة العرب القدامى؛ لأن هذه الأخيرة حققت كفاية وصفية وتفسيرية مقنعة.